تقرير | "كارنيغي": الرياض وواشنطن والبحث عن الأولويات

يحفز اللين الذي تبديه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجاه المملكة السعودية الرياض على التفاؤل كثيراً بشأن الدعم الأميركي المتزايد لها في المنطقة، ومع هذا فإن أولوية محاربة "داعش" تتقدم على الأهداف المشتركة بين السعودية وأميركا في المنطقة.

تقرير هبة العبدا

طغى تحسين العلاقات الأمنية بين المملكة السعودية والولايات المتحدة الأميركية على الطابع العام لهذه العلاقة منذ دخول دونالد ترامب البيت الأبيض. ترتاح الرياض كثيراً لمبادرة واشنطن إلى تحسين بعض المظاهر العملية لهذه العلاقة.

ففي أوائل العهد الجديد لترامب، سجلت الولايات المتحدة إنجازات عسكرية عدة لصالح الرياض على شكل أعمال عسكرية ضد خصوم السعودية في المنطقة أو نشاطات عسكرية مشتركة في الحروب التي تخوضها.

بعد الانتهاء من إجراء مراجعة إلزامية في الكونغرس، قررت الولايات المتحدة استئناف بيع ذخائر موجّهة بدقة إلى السعوديين، وذلك بعدما كان أوباما قد أوقف العمل بأحد العقود في ديسمبر/كانون الأول 2016 بسبب سقوط ضحايا مدنيين.

وتشير تقارير صحافية أميركية إلى أن زيادة كبيرة في أعداد الهجمات بالطائرات الأميركية غير المأهولة سجلت في اليمن مع لتركيز على استهداف تنظيمي "داعش" و"القاعدة".

في الأسبوعين الأولين من مارس/آذار 2017، فاق عدد الهجمات بواسطة الطائرات من دون طيار عددها على امتداد أيٍ من الأعوام السابقة، وهذه خطوة أميركية تحسب لمصلحة العدوان السعودي.

تلقى هذه التحولات العملية ترحيباً كبيراً من السعوديين الذي يتلقون رسالة مفادها أنه سيتم، في الوقت الراهن، التخلي عن المحاولة الفاشلة التي بُذِلت في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما من أجل ترويج حل سياسي في اليمن.

وبرأي نيل بارتريك في "معهد كارنيغي للسلام الدولي"، فإن الولايات المتحدة كما السعودية "تحبذ الحرب وليس الحل السياسي في اليمن في المرحلة المقبلة". ويضيف بارتريك أنه "في حين ترغب السعودية في استعمال العلاقات الموطّدة مع الولايات المتحدة لتثبيت حضورها أكثر في مواجهة طهران في منطقة الخليج، لا تزال الولايات المتحدة تعتبر أن تنظيم "داعش" يشكّل مصدراً أكبر للقلق".

وبالتالي، فإن الصخب والعنف الذي تعبر عنه الولايات المتحدة تجاه إيران يعمي السعوديين عن حقيقة أن واشنطن تحتاج إلى التعاون مع الروس والإيرانيين من أجل إلحاق الهزيمة بـ"داعش" في سوريا، وهو ما قد يفرض حلولا سياسية لا ترضي المملكة.